



تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية  
والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة  
العربية

د. علي مرزا

آب/أغسطس 2020

## تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة العربية

د. علي مرزا

### المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
2	ثانياً: الآثار الاقتصادية العالمية.
2	(1-2) الكساد المتوقع.
3	(2-2) كساد وباء كورونا وكساد 2008.
4	ثالثاً: الوضع النفطي العالمي في ظل الوباء.
4	(1-3) الطلب والعرض وانهيار الأسعار.
5	(2-3) العودة إلى تنظيم الانتاج.
6	رابعاً: الآثار المتوقعة على الدول النفطية/المنطقة العربية.
6	(1-4) ارتفاع وانهيار أسعار النفط: استغلال الفرص وضياعها.
10	(2-4) مسار متوقع لعوائد تصدير النفط/الغاز.
12	(3-4) الصناديق السيادية والاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة.
15	خامساً: تبعات عالمية نفطية وجيوسياسية.
15	(1-5) دور النفط والغاز في مستقبل الطاقة.
16	(2-5) التغييرات الجيوسياسية/الاقتصادية ومآل الشرق الأوسط/المنطقة العربية.
17	سادساً: ملخص واستنتاجات.
24	مصادر الورقة.

## الأشكال والجداول

- 7 الشكل (1) تطور سعر سلة أوبك 2003-2020.
- 9 الشكل (2) الفرق بين سعر برنت وأسعار سلة أوبك والنفط العراقي.
- 11 الشكل (3) عوائد تصدير النفط (الخام والسوائل الأخرى) والغاز.
- 14 الشكل (4) عدد أشهر تمويل الصناديق السيادية لانقطاع صادرات النفط والغاز وتمويل الاحتياطيات الدولية لاستيرادات السلع والخدمات.
- 19 الجدول (1) قيمة صادرات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى) من الدول العربية المنتجة.
- 20 الجدول (2) قيمة صادرات الغاز الطبيعي الجاف من الدول العربية المنتجة.
- 21 الجدول (3) كمية صادرات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى) من الدول العربية المنتجة.
- 22 الجدول (4) أسعار النفط الخام المُصدَّر.
- 23 الجدول (5) أصول الصناديق السيادية في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز، وصادراتها من النفط والغاز، 2019.
- 23 الجدول (6) الاحتياطيات الدولية في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز، واستيراداتها من السلع والخدمات، 2019/2018.

## تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة العربية

د. علي مرزا

### أولاً: مقدمة

لقد أصاب وباء كورونا *Covid-19* الاقتصاد العالمي، الذي كان أصلاً يتسم بمؤشرات ركودية قبل الوباء، بتأثير سلبي شديد. فالإجراءات المُقيدة للحركة والعمل والسفر في معظم دول العالم لمواجهة الوباء، بالإضافة لردة فعل العديد من المستهلكين والمنتجين في تخفيض نشاطهم الاقتصادي (الانفاق)، تمثل صدمات يمكن ان تتسبب في كساد عميق في معظم إن لم يكن جميع دول العالم. وستكون أشد تعرضاً لها الدول متوسطة الدخل/النامية والفقيرة ذات النظام الصحي الضعيف، من ناحية، وتلك التي تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين من الخارج والتي تعتمد على تصدير السلع الأولية، ومن ضمنها النفطية/الغاز في المنطقة العربية، من ناحية أخرى. وإضافة إلى وقع الأمد القصير للكساد الذي سببه الوباء، لحد الآن، فإنه قد يقود إلى آثار مستديمة من خلال قنوات عدة، كانهخفاض الاستثمار وتدهور مهارات العاطلين وتراجع نشاط التجارة الدولية وتراجع الترابط العالمي في التصنيع والتجهيز. هذا إضافة لزيادة عدد الفقراء. وتعتمد شدة الكساد المتوقع وآثاره متوسطة وبعيدة المدى على المدة التي سيتم التوصل خلالها إلى لقاح و/أو علاج للوباء.

وإلى جانب آثارها قصيرة/متوسطة المدى قد تتسبب تبعات الوباء في إضعاف الطلب العالمي على النفط، في المدى البعيد، ولا سيما في النقل، فضلاً عن استمرار تأثير عوامل أخرى فاعلة أصلاً، في ذات الاتجاه، والمتمثلة في منافسة الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة استعمال الوقود. وهي بذلك قد تُسرِّع في وصول الطلب العالمي على النفط إلى ذروته *peak demand* مقارنة بما كان متوقعاً قبل الوباء. من ناحية أخرى، قد تساهم تبعات الوباء أيضاً في تقوية مظاهر جيوسياسية تتمثل في تغير في القواعد والتحالفات العالمية التي أخذت بإعادة التكوين خلال العقدين الماضيين والتي تساهم، بدورها، في تصدع نظام القطب الواحد الذي تكوّن في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز أقطاب اقتصادية/جيوستراتيجية كبرى صاعدة خاصة الصين وأيضاً الهند ودولاً أخرى، تكاملت وتفاعلت في ما بينها ومع نظام العولمة.

وفي إطار إمكانية أو احتمال مساهمة الوباء في زيادة إضعاف الطلب العالمي على النفط في الأمد الطويل، سيقود ذلك، في ظل تواضع جهود التنويع الاقتصادي للدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة العربية، إلى المساهمة في تراجع أهميتها الاقتصادية وربما الاستراتيجية في العالم، عموماً.

## ثانياً: الآثار الاقتصادية العالمية

### (1-2) الكساد المتوقع

على الرغم من اتفاقها على الآثار السلبية الشديدة لوباء كورونا على الاقتصاد العالمي، تختلف الآراء حول مداها وحجمها وديمومتها، اعتماداً على الفترة التي ستتقضي حتى يتم التوصل إلى لقاح و/أو علاج. وفي ظل عدم اليقين في هذا المجال تتعدد التوقعات من حصول كساد عالمي حاد (انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي *GDP*) خلال 2020 يعقبه تحسن مستدام، إلى كساد طويل الأمد من النوع الذي يتعلق بنقص الطلب الفعّال يستغرق 2021، بالرغم من تحسنها نسبياً عن 2020، وما بعدها، بما يترافق مع تغير في عادات الانفاق نحو الحذر في الاستهلاك والاستثمار. على سبيل المثال، في الوقت الذي يتوقع صندوق النقد الدولي (ومنظمة أوبك) تدهوراً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 3% في 2020 يتبعه نموّ مقداره 5.8% في 2021، يتوقع البنك الدولي تدهوراً يبلغ 5.2% في 2020 يتبعه نموّ مقداره 4.2% في 2021. ولا يبين أي منهما ما يُتوقع أن يكون عليه النمو بعد ذلك. غير أن هذه توقعات تعتمد على نتائج الانفتاح المحدود في العالم حتى شهر حزيران ومساره الحذر، وقد تتغير صعوداً أو نزولاً. ولكن بالرغم من اختلافها تتفق التوقعات في عودة النشاط الاقتصادي العالمي تدريجياً. (World Bank (2020a), OPEC (2020b), WP (2020), Davies (2020), FT (2020).

وفي هذا المجال ستختلف مناطق العالم في الآثار السلبية لوباء كورونا. حيث يُتوقع قدرة أكبر للدول المتقدمة، من خلال سياساتها المالية، على تجنب نتائج سلبية، عندما تبنت حزم إنفاقية لإعانة العاطلين وأسناد المنتجين بغية إدامة مستوى من الطلب الفعّال يساعد في التغلب على عوامل الكساد التي أثارها إجراءات الأغلاق (أي تحديد الحركة والعمل والسفر، الخ). هذا إضافة للضرورة الاجتماعية النابعة من تجنب القاء أعداد كبيرة من العاملين في العوز والحاجة. ويُقدّر صندوق النقد الدولي حجم هذه الحُزم حتى أوائل حزيران 2020 بحوالي 9 ترليون دولار؛ (WP (2020). وإلى جانب ذلك، أُتُبعت سياسة نقدية متساهلة، *quantitative easing*، من قبل البنوك المركزية، كالاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنوك مركزية أخرى، (Belz, et al (2020)، وذلك بغية توفير تمويل مُيسّر (بأسعار فائدة منخفضة) خاصة للأعمال الصغيرة والمتوسطة. غير أن معظم الدول متوسطة الدخل وكذلك الفقيرة ليس لها القدرة على تبني مثل هذه الحُزم و/أو اللجوء للسوق المالية الدولية للحصول على قروض ميسرة، عدا عن بعض الدول متوسطة الدخل/الصاعدة التي استطاعت الحصول على قروض من هذه السوق. وسيقود نقص التمويل في الدول الفقيرة والنامية إلى فقر شديد ومشاكل اجتماعية خطيرة، وبالنتيجة تدهور الطلب الفعّال الضروري لإدامة دوران عجلة الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع البطالة، هذا إضافة لانخفاض تحويلات العاملين من الخارج. (World Bank (2020a). مع

العلم أن صندوق النقد الدولي أتاح تسهيلات لتمويل عاجل محدود، وربما متواضع، لبعض الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل وكذلك قام بالاشتراك مع البنك الدولي بمبادرة تأجيل خدمة الدين الخارجي لهذه الدول في إطار ديون نادي باريس الرسمية (ولكن ليس ديون نادي لندن التجارية ذات الأهمية الأكبر) ووافقت عليها دول مجموعة العشرين *G20*. من ناحية أخرى، لجأت الدول النفطية التي تمتلك صناديق سيادية ذات أرصدة ملموسة إلى بيع جزء من أصولها لتوفير التمويل اللازم للعجز في ميزانياتها.

وفي النتيجة فإن معدل الدخل العالمي، *per capita GDP*، سينقلص عموماً غير انه سيكون أشد في الدول متوسطة الدخل والفقيرة، مما يقود لألقاء ملايين من البشر تحت خط الفقر. (World Bank (2020a), WP (2020). ففي ضوء توقعات البنك الدولي لتدهور الناتج العالمي، *GDP*، لسنة 2020 بنسبة 5.2%، على سبيل المثال، فإن عدد الفقراء في العالم يمكن أن يزداد بحوالي 104-166 مليون شخص، الغالبية العظمى منهم في الدول متوسطة الدخل/النامية والفقيرة.<sup>1,2</sup>

## (2-2) كساد وباء كورونا وكساد 2008

من المناسب التعرض لاستمرار تأثير وباء كورونا في احتمال تسبب كساد عالمي ومدى تماثله لما حدث في أواسط 2008. فعلى عكس أزمة كورونا، حدثت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من "داخل" النظام الاقتصادي في الدول المتقدمة؛ (Krugman (2020). فلقد تراكمت ديون القطاع العائلي، خاصة في الولايات المتحدة، نتيجة للتوسع في منح الائتمان لهذا القطاع وذلك لتعويض نقص الطلب الفعّال الذي نتج، بجانب كبير منه، من انخفاض نموّ دخول (أجور) العاملين، بدرجة ملموسة، مقارنة بنمو الربع والأرباح خلال العقدين والنصف السابقة لعام 2008؛ (Piketty (2014). وبحلول عام 2008 وصل تراكم الديون حداً ظهر فيه العجز

<sup>1</sup> انطلاقاً من عدد فقراء العالم في عام 2018 كأساس، تشير دراسة إلى أن وباء كورونا يمكن أن يتسبب، في الأمد القصير، بزيادة هذا العدد بحوالي 80-130 مليون شخص في حالة انخفاض معدل الدخل العالمي للشخص، *per capita GDP*، في عام 2020، بنسبة 5%، وإلى 180-280 مليون شخص، لنسبة انخفاض معدل الدخل 10%، وإلى 420-580 مليون شخص، لنسبة انخفاض معدل الدخل 20%. والغالبية العظمى منهم ستكون في الدول متوسطة الدخل والنامية والفقيرة. أنظر: (Summer, et al (2020). ولقد احتسبت الدراسة هذه المدييات، لكل نسبة انخفاض في معدل الدخل، لثلاثة خطوط للفقر: 1.9 دولار/شخص/يوم، 3.2 دولار/شخص/يوم، 5.5 دولار/شخص/يوم، مقياساً بالقوة الشرائية المعادلة، *PPP*، بأسعار 2011. مع العلم ان هذه الدراسة لم تأخذ بالاعتبار التأثير المُخَفَّف (لاحتمال الفقر) لحزم الأنفاق التي تم تبنيها في عدة دول ولا سيما المدفوعات التحويلية لتعويض جزء من دخل الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الوباء.

<sup>2</sup> كما مبين في المتن يتوقع البنك الدولي تدهور الناتج المحلي العالمي في 2020 بنسبة 5.2%. ويتضمن ذلك تدهور معدل الدخل العالمي للشخص بحوالي 6.2%. إذ تبلغ نسبة نمو سكان العالم السنوية حوالي 1% حسب (United Nations (2020). ومن خلال توصيل عدد الفقراء لنسبتي التدهور 5% و10% حسب خطوط الفقر المبينة في (Summer, et al (2020) توصلنا لأرقام 104-166 مليون شخص، المبينة في المتن.

في خدمتها خاصة الديون العقارية، وكذلك ظهور نقص في الطلب الفعّال. من ناحية أخرى، وبالعلاقة بذلك، قادت المضاربات المالية، في سوق قليلة الانضباط ووسائل مالية لم تستطع السياسات أو التنظيمات الحكومية، *regulations*، الحد من مجالها وتأثيراتها المُخلِلة، إلى افلاس واسع حين انهارت أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية المترابطة في أواسط 2008. ولقد حدا ذلك بالسلطات المالية/النقدية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة إلى تبني حزم انقاذ خاصة لمؤسسات مالية كبيرة مع حزم للأنفاق لتنشيط الطلب الفعّال. في المقابل، في ظل الوباء، جاءت الصدمة من "خارج" النظام الاقتصادي ولكنها مثل صدمة 2008 تسببت في انخفاض الدخل مما يتسبب أيضاً في انخفاض الطلب الفعّال وإثارة مشكلة العجز في الإيفاء بخدمة ديون القطاع العائلي. غير أن حزم الانفاق التي تبنتها الدول المتقدمة خففت لحد الآن من مشكلة انخفاض الطلب الفعّال، من ناحية، وأجّلت حدوث الإفلاس الواسع خاصة ما تبين من استجابة الأسواق المالية لهذه الحزم من خلال ارتفاع أسعار الأسهم بالرغم من احتمال استمرار الكساد، من ناحية أخرى. ولكن الإفلاس الواسع قد يتحقق ويتزايد في ما إذا استمرت إجراءات الوباء في تحديد الحركة والعمل، مما قد يتسبب بانهيار أسعار الأسهم في السوق المالية وما تجرّأ عليه من آثار مشابهة لما حدث في الأزمة المالية في 2008.

### ثالثاً: الوضع النفطي العالمي في ظل الوباء

#### (1-3) الطلب والعرض وانهيار الأسعار

واجه النفط، خلال العقود السابقة عموماً في العالم، منافسة من قبل الطاقات المتجددة في استعمالات عديدة، ساندتها وروّجت لها سياسات لاستبدال الوقود الأحفوري *fossil fuel* حفاظاً على استدامة البيئة، من ناحية، وتقليل الاعتماد على مناطق تجهيز غير مستقرة جيوسياسياً، من ناحية أخرى. وفي ذات السياق تعرّض نفط أوبك لمنافسة شديدة من قبل خامات مُنتجة في دول متعددة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرها. ولقد كانت مُحصّلة الاستبدال تتباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، ومن ضمنه تتباطؤ الطلب على نفط دول أوبك والذي قوّاه منافسة الخامات الأخرى؛ مرزا (2019).

وقد ظهرت بوادر من التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي انعكس بدوره على الطلب على النفط منذ أواخر 2019، مما قاد إلى انخفاض أسعار النفط، باعتدال نسبياً، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020. ولكن الانخفاض استمر بوتيرة أسرع خلال آذار-نيسان، نتيجة لعاملين متفاعلين: (أ) انخفاض الطلب نتيجة لإجراءات مكافحة وباء كورونا، (ب) عدم انخفاض الإنتاج/العرض العالمي من النفط. (Pascual (2020)

فمن ناحية العرض، لم ينخفض الإنتاج العالمي استجابة لانخفاض الطلب. ولقد ساهم في ذلك، من بين عوامل عدة، عدم الاتفاق، في اجتماع دول أوبك+ في 5 آذار 2020، على الاستمرار بتنظيم/تخفيض

الإنتاج.<sup>3</sup> إذ تُبين بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA أن إنتاج العالم من النفط (الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى ومكتسبات التكسير) بقي ثابتاً تقريباً بين شباط ونيسان، عند حوالي 100 مليون برميل يومياً، م-ب-ي. وقد كان ذلك محصلة لارتفاع إنتاج دول أوبك من 33.30 إلى 35.36 م-ب-ي، وثبات إنتاج النفط الروسي تقريباً عند حوالي 11.55 م-ب-ي (ارتفع بمقدار 0.06 م-ب-ي فقط بين الشهرين) وانخفاض إنتاج الدول الأخرى من 55.43 إلى 53.08 م-ب-ي، لهذين الشهرين، تبعاً. أنظر: EIA (2020a, 2020b)<sup>4</sup> أي أن الزيادة في مجموع إنتاج دول أوبك عوضت، تقريباً، الانخفاض في إنتاج الدول الأخرى بين هذين الشهرين. وبالتوافق مع طلب ضعيف على النفط الذي أضعفه أكثر تطبيق إجراءات وباء كورونا، قاد ذلك إلى انهيار أسعار النفط، بحيث انخفض سعر خام برنت من 55 دولار/برميل في شباط إلى 33 دولار في آذار/مارس وإلى 23 دولار في نيسان/أبريل، 2020؛ أنظر: World Bank (2020b).

### (2-3) العودة إلى تنظيم الإنتاج

لقد ظهر واضحاً لدول أوبك+، في أوائل شهر نيسان/أبريل 2020، أن اقتصاداتها مهددة نتيجة الانهيار في أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط. وأمتد هذا الأمر لمعظم منتجي النفط في العالم، ولا سيما في الولايات

<sup>3</sup> في كانون الأول/ديسمبر 2016 حصل اتفاق بين دول أوبك ومجموعة من دول منتجة أخرى للنفط، في مقدمتها روسيا، من خلال "إعلان للتعاون OPEC and non-OPEC Declaration of Cooperation"، (OPEC (2016, 2017)، لما أصبح يُعرف إعلامياً بأوبك+ OPEC. ويقوم هذا الإعلان على أساس تنظيم الإنتاج من خلال جدولة تخفيض تلتزم بها دول أوبك+ لمنع تدهور الأسعار. ولقد جاء هذا التنسيق/الاتفاق بعد فترة من التوتر/التنافس بين دول أوبك وبينها وبين دول منتجة أخرى بغية زيادة "حصتها" في السوق خلال السنوات 2014-2016. فلقد كان الاعتقاد أن انخفاض الأسعار سيقود إلى تحجيم إنتاج النفط خارج دول أوبك، لا سيما النفط المحصور tight oil في الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت زيادة حصة دول أوبك في سوق النفط. ولكن بعد انخفاض محدود في إنتاج الولايات المتحدة من هذا النفط لفترة وجيزة عاد بعدها إلى الزيادة، من ناحية، وعدم زيادة حصة دول أوبك بدرجة ملموسة نتيجة لانخفاض الأسعار، من ناحية أخرى، تخلت دول أوبك في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 عن استراتيجية زيادة حصتها في السوق، وسعت لتنظيم الإنتاج مجدداً ليس فقط في ما بينها وإنما أيضاً مع المتعاونين الجدد ضمن أوبك+. مرزا (2018)، الفصل الثامن. ومن المناسب أن يُذكر أنه اعتباراً من بداية 2020، بلغ عدد أعضاء منظمة أوبك ثلاثة عشر دولة هي: الجزائر، أنغولا، كونغو، غينيا الاستوائية، غابون، أيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات، فنزويلا. أما الدول المتعاونة معها، منذ إعلان 2016 (ضمن أوبك+)، فهي: روسيا، قطر، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازخستان، ماليزيا، المكسيك، عُمان، السودان، جنوب السودان.

<sup>4</sup> لقد كان عدم الاتفاق، أساساً، بين روسيا والسعودية؛ أنظر: Sandish & Johnson (2020). وبموجب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA ارتفع إنتاج السعودية من النفط (الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى ومكتسبات التكسير) من 9.80 م-ب-ي، في شباط/فبراير إلى 11.65 م-ب-ي في نيسان/أبريل 2020، أي بزيادة قدرها 1.85 م-ب-ي. من ناحية أخرى، حسب بيانات أوبك، بلغ مجموع زيادة دول أوبك من النفط الخام 2.68 م-ب-ي بين هذين الشهرين؛ OPEC (2020a, 2020b)، في حين تبين بيانات EIA زيادة إنتاج النفط الخام لدول أوبك بحوالي 2.05 م-ب-ي بين هذين الشهرين، EIA (2020a)، أي أقل 0.63 م-ب-ي مما تبينه بيانات أوبك.



المتحدة، مما قاد إلى ضغط عالمي لتنظيم/تخفيض الإنتاج. ولقد دفع ذلك دول أوبك+ للتوصل، في 9 نيسان، لاتفاق لتخفيض الإنتاج. وفي أعقابها، في 12/10 نيسان، اتفقت دول مجموعة العشرين G20 بما فيها الولايات المتحدة وكندا ودول أخرى منتجة للنفط، كالنرويج وغيرها، على تخفيض الإنتاج أيضاً. ولعل في مشاركة رئيس هيئة سكك حديد تكساس الأمريكية *Railroad Commission of Texas* (المسؤولة عن تنظيم، *regulation*، صناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة)، في اسناد جهود أوبك+ على تنظيم الإنتاج، إشارة لإدراك أهم الدول والمناطق المنتجة في العالم أن الاستثمارات في الصناعة النفطية قد تصاب بنكسة تؤثر عليها في المدى البعيد بشكل ملموس. لذلك عادت الأسعار للزيادة بعد تفعيل الاتفاق في أيار/مايو من ناحية، وقيام العديد من دول العالم بتخفيف الإجراءات المشددة على العمل والحركة، من ناحية أخرى. فلقد ارتفع سعر برنت من 23 دولار/برميل في نيسان إلى 31 دولار في أيار وإلى 40 دولار في حزيران؛ أنظر: World Bank (2020b).

#### رابعاً: الآثار المتوقعة على الدول النفطية/المنطقة العربية

#### (1-4) ارتفاع وانهيار أسعار النفط: استغلال الفرص وضياها

لا شك أن فترات الانخفاض والارتفاع الحادّين في أسعار النفط خلال العقد المنصرمين (بما فيها انهيار كانون الثاني-نيسان 2020) قد كشفت بوضوح جانباً مهماً من الخلل في الاقتصادات الريعانية النفطية العربية، من ناحية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتثار عند انخفاض الأسعار ومن ثم العوائد، والتباين بينها في إدارة واستغلال الفوائض عند ارتفاع الأسعار.

ولعل أبرز هاجس في دول هذه الاقتصادات هو تقادي أزمات الانخفاض، من خلال إدامة التحويلات النقدية الاجتماعية في الميزانية العامة والتي تمثل أحد أهم أسس "العقد الاجتماعي" للدول الريعانية، عموماً. هذا إضافة لمسألة إدامة مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص، لما للأنفاق الحكومي من أثر حاسم في إدامة النشاط الاقتصادي وتأمين عدم ارتفاع البطالة في الاقتصاد عموماً. (Hamilton (2020).

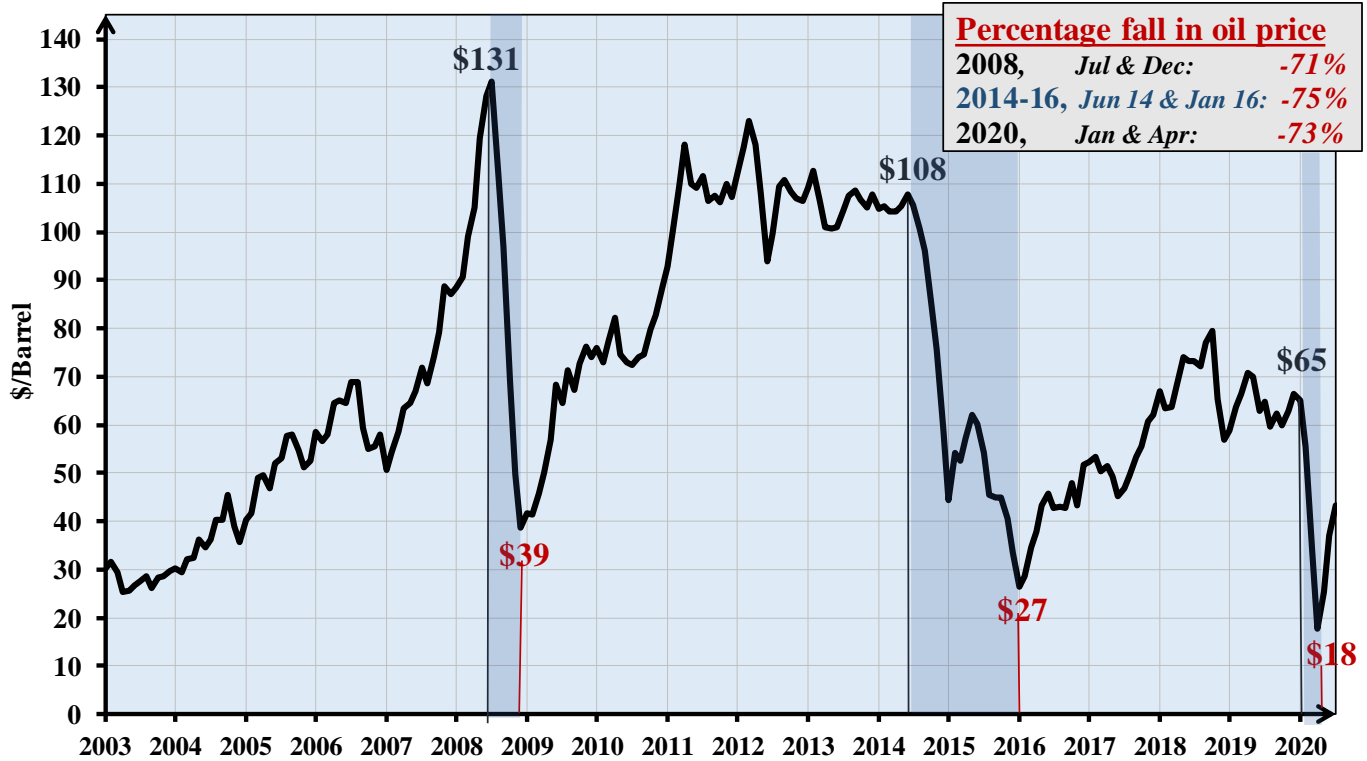
#### السنوات 2008-2016

شرح انخفاض 2008 وانخفاض 2014-2016، من مستويات عالية. فقد أنخفض سعر سلة أوبك خلال النصف الثاني من 2008 من 131 دولار/برميل في تموز/يوليو إلى 39 دولار في كانون الأول/ديسمبر (نسبة انخفاض 71%). كما انه أنخفض من 108 دولار/برميل في حزيران/يونيو 2014 إلى 27 دولار في كانون الثاني/يناير 2016 (نسبة انخفاض 75%). ولقد كان تأثير الانخفاض الثاني أشد من الأول نتيجة لاستغراقه سنة ونصف في حين أستغرق الأول نصف سنة، من ناحية، وتزايد حجم الإنفاق في الميزانيات العامة للدول

المصدرة للنفط وحاجتها لإيرادات نفطية أكبر لتمويله، من ناحية ثانية. انظر الشكل (1) أدناه. وبعد الهزات التي تعرضت لها الاقتصادات النفطية في حينه، عادت الأسعار إلى مستويات ملائمة، أي قادرة على تمويل الميزانيات العامة بفائض أو بدون عجز كبير.

لا بل أنه بعد انخفاض 2008 عادت الأسعار لتستمر بالارتفاع حتى وصلت مستويات عالية لمدة طويلة غير مسبوقة، 2009-2014. ولقد قادت هذه الارتفاعات إلى فوائض كبيرة تَجَمَّع قسم منها في صناديق سيادية تبين أن الدول التي كوَّنتها كانت لديها نظرة طويلة الأمد في استغلال فرصة تنامي الفوائض الربعية لتكوين احتياطي/ادخار ينفذ وقت الشدة. هذا إضافة لصغر عدد سكانها نسبياً كدول الخليج العربي وليبيا. في نفس الوقت لم تمتلك أو لم تستطع دول أخرى تجميع ادخارات مماثلة تُذكر في صناديق سيادية أو غيرها كالعراق.

الشكل (1) تطور سعر سلة أوبك 2003-2020  
متوسطات شهرية



المصدر: رُسم الشكل على أساس متوسطات شهرية لسلسلة سعر سلة أوبك (اليومي) كما وردت في الموقع الإلكتروني لأوبك. وتبدأ السلسلة من الأول من كانون الثاني/يناير 2003؛ أنظر: OPEC (2020d).

ملاحظة: سنة 2020 تشمل الأشهر السبعة الأولى فقط.

## كانون الثاني/يناير-تموز/يوليو 2020

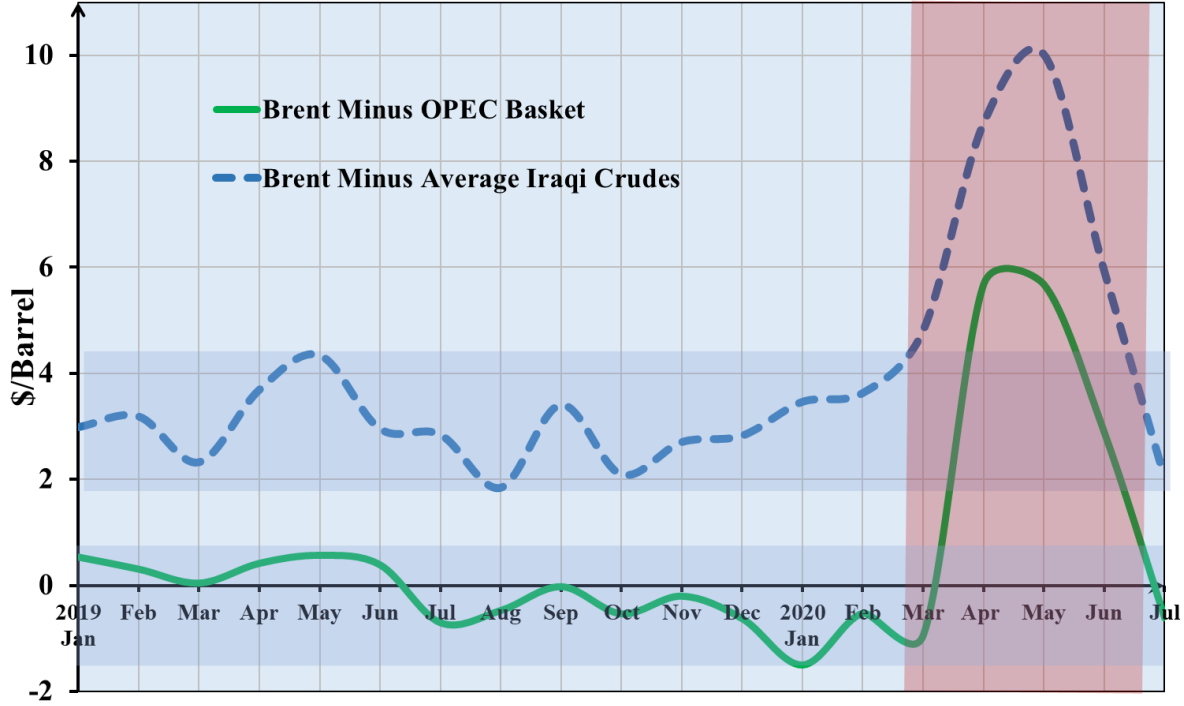
خلال كانون الثاني-نيسان، 2020، بدأ انهيار الأسعار من مستويات كانت أصلاً تعتبر "غير عالية" بالنسبة للدول المُصدِّرة، وإنما على حدود التمويل المقبول؛ أي بدون عجز كبير في ميزانياتها. فقد أنخفض سعر سلة أوبك من 65 دولار/برميل في كانون الثاني 2020، إلى 18 دولار في نيسان (نسبة انخفاض 73%)؛ الشكل (1). وبالرغم من أن الانخفاض الحاد انحصر في أشهر آذار-أيار لتعود الأسعار للارتفاع في شهر حزيران/يونيو، فإن عدم اليقين من المستوى الذي ستستقر عنده، مع احتمال عودتها للانخفاض مجدداً، سيمثل معضلة كبيرة لا سيما لدول مثل العراق والجزائر وغيرها، التي ليس لديها ادخارات (بعملة أجنبية) كافية تستطيع الاعتماد عليها في تمويل ما ينقطع من عائدات تصدير النفط/الغاز.

من ناحية أخرى، تبين أشهر نيسان-حزيران أن سعر سلة أوبك (وأسعار الخامات المكونة لها)، ومن ثم عوائد الدول المصدرة للنفط، انخفضت ليس فقط بسبب هبوط سعر خام الإشارة *benchmark* (الذي تُحدّد هذه الأسعار تجاهه) ولكن أيضاً نتيجة لخصومات السعر الممنوحة من قبلها لتصريف خاماتها في سوق دولية تتسم بزيادة العرض على الطلب. ففي الوقت الذي كان متوسط سعر سلة أوبك يزيد على سعر برنت (كخام إشارة) بمقدار دولار واحد/برميل خلال أشهر كانون الثاني-آذار 2020 فإنه أصبح يقل عنه بمقدار 5.7 دولار خلال شهري نيسان-أيار. وبينما كان متوسط سعر الخامات العراقية يقل عن سعر برنت بحوالي 3.5 دولار/برميل في كانون الثاني-شباط 2020 أصبح يقل عنه 4.8 دولار في آذار و8.7 دولار في نيسان و10 دولار في أيار.<sup>5</sup> ويبين ذلك الحالة المالية والاجتماعية/السياسية الصعبة التي تمر بها بعض الدول النفطية، خاصة العراق، مما يدفعها لمنح خصماً عالياً لبيع خاماتها. مع ملاحظة أن الخصومات بعد شهر أيار/مايو، انخفضت تدريجياً، بحيث في تموز/يوليو اختفى الفرق بين سعر برنت وسعر سلة أوبك وأصبح متوسط سعر الخامات العراقية يقل بحوالي 2.1 دولار/برميل فقط عن سعر برنت. أنظر الشكل (2) أدناه. ومن المناسب التشديد أن الفرق بين سعر برنت وأسعار خامات دول الأوبك لا يمثل جميعه خصومات (أو علاوات). ففي الأحوال "الاعتيادية" يعكس الفرق في السعر، عموماً، الفرق في الخواص الفنية بين هذه الخامات وخام برنت،

<sup>5</sup> استُخدم سعر سلة أوبك، (*OPEC Reference Basket (ORB)*)، في بداية 1987. وكان يساوي المتوسط البسيط لأسعار سبع خامات؛ ستة من دول أوبك وواحد من المكسيك. وفي منتصف 2005 أُعيد تركيب مكونات السلة لتشمل خامات من دول أعضاء في أوبك فقط، بواقع خام واحد لكل دولة. وحسب عدد الدول الأعضاء 13 في 2020 فإن السلة مكونة من 13 خاماً. ومنذ إعادة تركيب السلة، فإن عدد خاماتها يزداد بانتماء دولة إلى المنظمة وينخفض بانسحاب أخرى. على سبيل المثال، كان الاكوادور عضواً وبالتبعية كان سعر أحد الخامات التي ينتجها جزءاً من السلة حتى انسحابه من المنظمة في نهاية 2019. ومنذ منتصف 2005 أصبح سعر السلة يُحتسب كمتوسط موزون *weighted average*، بإنتاج الدول، لأسعار خامات السلة. انظر الموقع الإلكتروني لأوبك؛ (OPEC (2020d).

بالتفاعل مع نمط طلب المصافي التي تُكرر هذه الخامات، والذي يعكس، بدوره، نمط الطلب على المنتجات المُكررة من هذه الخامات. وتنصرف الخواص الفنية إلى الكثافة والمحتوى الكبريتي، الخ. ولكن تصاعد الفرق خلال أشهر نيسان-حزيران، بذات الاتجاه، مقارنة بالأشهر السابقة، كما يتبين من الشكل (2)، يمثل خصماً في أسعار خامات دول أوبك، ومن ضمنها أسعار الخامات العراقية، مقارنة بسعر برنت.

الشكل (2) الفرق بين سعر برنت وأسعار سلة أوبك والنفط العراقي



المصادر: رُسم الشكل على أساس البيانات التالية:

متوسط سعر الخامات العراقية: محتسب من حاصل قسمة عائدات التصدير على الكمية المُصدَّرة لجميع الخامات؛ الموقع

الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، <https://oil.gov.iq/>.

سعر سلة أوبك: متوسطات شهرية لأسعار يومية لسلة أوبك وردت في الموقع الإلكتروني لأوبك، (OPEC (2020d).

سعر برنت: أرقام البنك الدولي لأسعار السلع؛ (World Bank (2020b).

إن آثار انخفاض أسعار ومن ثم عوائد النفط لا تتوقف عند اشباع الحاجات الجارية للميزانية العامة وميزان المدفوعات وإنما تمتد لاستثمارات الحفاظ على وزيادة الطاقات الإنتاجية وفي مقدمتها الاستثمارات النفطية/الغازية. إذ ستأثر دول كالعراق بأكثر من غيرها في صعوبة توفير التمويل اللازم لمثل هذه الاستثمارات مما يدفعها للاقتراض أو تقديم مزايا أكبر للشركات النفطية الأجنبية العاملة لحفزها لتمويل الاستثمارات وتأجيل استردادها لفترة تقصر أو تطول اعتماداً على تحسن مؤمل مقبل في العوائد. أما دول الخليج العربي ذات الصناديق السيادية الكبيرة أو الكافية فإنه سيكون باستطاعتها تمويل هذه الاستثمارات. ولكن بالرغم من ذلك

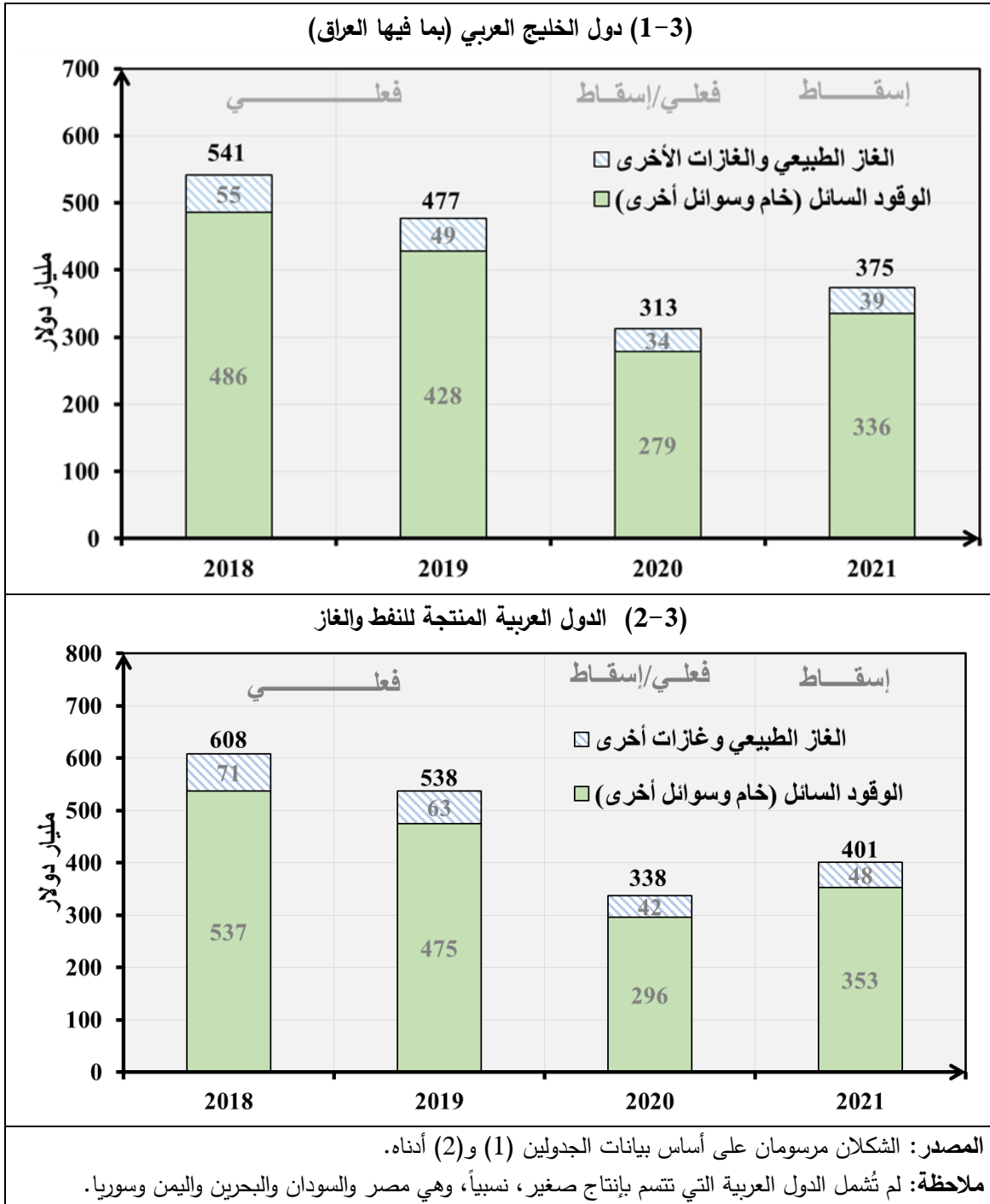
فأن عوامل عدم اليقين من مسار الطلب المستقبلي العالمي على النفط وما يتبعه من عدم يقين حول العوائد النفطية، من ناحية، وللحفاظ على حد أدنى من ثرواتها المالية، من ناحية أخرى، سيجعلها تتأني في الإنفاق على الاستثمارات. على سبيل المثال، فإن التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمارات البترولية APICORP، المنشور في نهاية 2019، قبل الوباء، يبين أن تكاليف المشاريع الاستثمارية المخططة والملتزم بها للطاقة Energy في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA للخمس سنوات الممتدة من 2020 إلى 2024 تبلغ حوالي ترليون دولار؛ (APICORP (2019, p. 31). ولكن يبدو، من مصدر مُطَّلَع، أن هذه الالتزامات خُفضت بحوالي 173 مليار دولار بسبب ظروف وباء كورونا وتوقعات الكساد العالمي وعدم اليقين من المستقبل؛ أنظر: خدوري (2020).

#### (2-4) مسار متوقع لعوائد تصدير النفط/الغاز

بعد التشاؤم الذي نتج من انهيار سعر خام وسيط غرب تكساس، WTI، إلى السالب في 20 نيسان، والانخفاض الحاد الذي أصاب أسعار خامات الإشارة، خاصة سعر خام برنت، في الوقت ذاته، فإن ارتفاع الأسعار تدريجياً خلال أيار/حزيران/تموز، مع انخفاض الخصومات الممنوحة من قبل دول أوبك المصدرة، أثار تقاؤلاً محدوداً في أن الأسعار والعوائد لن تنخفض أكثر بالرغم من توقع عدم عودتها قريباً لما كانت عليه في نهاية 2019. لذلك يسود الاعتقاد أنها ستستمر ربما بمستوى يزيد على ما وصلت إليه في حزيران 2020، ولكن ليس كثيراً. في ضوء هذه التطورات لأسعار، من ناحية، وجدولة تخفيض الإنتاج المتبنى من قبل دول أوبك+ والدول الأخرى، من ناحية ثانية، واستمرار ظروف إجراءات مكافحة الوباء، بالرغم من تخفيفها والعودة (ولكن المؤيِّدة) للحركة والعمل في العالم، من ناحية ثالثة، نتوقع أن تنخفض عوائد تصدير النفط والغاز للدول المنتجة في الخليج العربي (بما فيها العراق) بحوالي 34% (والمنطقة العربية 37%) في 2020 عنها في 2019، لتعود إلى الارتفاع في 2021 ولكن ستستمر بأقل مما وصلت إليه في 2019. ففي 2020 نتوقع أن تبلغ عوائد تصدير الوقود السائل (النفط الخام والمنتجات النفطية والسوائل الأخرى) والغاز الجاف من قبل دول الخليج العربي (بما فيها العراق) حوالي 313 مليار دولار والدول العربية المنتجة للنفط (بما فيها دول الخليج والعراق) 338 مليار دولار في 2020. قارن ذلك مع عوائد لدول الخليج والعراق بلغت 447 مليار دولار والدول العربية المنتجة للنفط بحوالي 538 مليار دولار في 2019. أنظر الشكل (3) أدناه.

ويشير ذلك إلى ما يمكن أن تتعرض له الدول النفطية عموماً، مع التفاوت في الشدة في ما بينها، من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة نتيجة لنقص العوائد.

الشكل (3) عوائد تصدير النفط (الخام والسوائل الأخرى) والغاز



وعموماً يلاحظ أن الانخفاض النسبي للعائدات سيكون متقارباً للدول المنتجة، بسبب التغير النسبي المتقارب لأسعار خاماتها، من ناحية، والتخفيض النسبي المتقارب، عموماً، لإنتاج أغلبها ومن ثم صادراتها، من ناحية أخرى؛ أنظر: الجداول (1)-(3) أدناه. هذا مع تفاوت ينبع من استثناء بعضها فعلياً من التخفيض،

من ناحية، ومقدار الخصم الممنوح على السعر، من ناحية أخرى. وفي ما يخص الغاز الطبيعي سيكون انخفاض عوائد تصديره على غرار انخفاض عوائد تصدير النفط ولكن نسبياً أقل. كما أن التغير هبوطاً وصعوداً سيختلف للغاز المُصدَّر إلى أوروبا منه إلى آسيا. ويعود ذلك إلى أن أسعار الغاز في سوق العقود، وهي الغالبة في آسيا، لم تتغير بذات نسب أو اتجاه تغير أسعار الغاز المُصدَّر إلى أوروبا وهي سوق تتسم بمزيج من عقود وأسعار فورية، مع ارتفاع أهمية السوق الفورية فيها مقارنة بالسوق الآسيوية.<sup>6</sup>

#### (3-4) الصناديق السيادية والاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة

ستتأثر الدول العربية النفطية نتيجة لانخفاض عوائد تصدير النفط والغاز بشكل متفاوت اعتماداً على حجم ادخاراتها/احتياطياتها، كتلك التي في صناديق سيادية أو في أصول مادية (استثمارات ثابتة في الخارج) واحتياطياتها الدولية لدى البنك المركزي وعوائدها الضريبية وصادراتها غير-النفطية.<sup>7</sup> فالتى تمتلك صناديق سيادية بأرصدة ملموسة مثل الإمارات والسعودية والكويت وقطر وليبيا وعمان، والتي يقدر مجموعها لهذه الدول، في نهاية 2019، بحوالي 2.93 ترليون دولار، الشكل (4) ادناه، سوف تستطيع تخفيف آثار الانخفاض الشديد في عوائد تصدير النفط والغاز بدرجة كبيرة. وفعلاً هناك ما يشير إلى ان هذه الدول أخذت ببيع بعض أصولها في آذار-أيار 2020 في السوق المالية الدولية بغية توفير تمويل إضافي يساهم في سد العجز في

<sup>6</sup> على سبيل المثال، لم ينخفض سعر الغاز الطبيعي المسال *LNG* في اليابان بل أنه ارتفع قليلاً من 9.9 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، م-و-ح ب *BTU*، في كانون الثاني/يناير 2020 إلى 10.1 دولار في أيار/مايو في الوقت الذي انخفض فيه سعر الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية من 3.6 دولار في كانون الثاني إلى 1.6 دولار في أيار. ولكن في الوقت الذي ارتفع فيه سعر الغاز في أوروبا إلى 1.8 دولار/م-و-ح ب في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، انخفض سعر الغاز المسال في اليابان إلى 9.0 دولار في حزيران و7.8 دولار في تموز. انظر أرقام البنك الدولي لأسعار السلع، (World Bank (2020b).  
<sup>7</sup> تُمثل الصناديق السيادية محافظ *portfolios* من الاستثمارات الخارجية المالية (سندات حكومات أجنبية، وأسهم في شركات عالمية، وأوراق مالية أخرى، الخ). مع العلم ان هذه الصناديق تولد دخلاً. وأرصدة هذه الصناديق هي تحت تصرف الحكومات المختلفة وتستطيع "تسييلها" (أي بيعها أو استخدام الدخل المولد منها) خلال فترة قصيرة نسبياً. بالطبع هناك استثمارات أخرى ليس جزءاً من الصناديق السيادية تمثل استثمارات مباشرة في أصول إنتاجية ثابتة كالعقارات ووحدات إنتاجية في الخارج مثل مصافي النفط ومحطات توزيع المنتجات النفطية وغيرها. إن استخدام هذه الاستثمارات وقت الحاجة هو أصعب بكثير من الصناديق السيادية بسبب عدم إمكانية تحويلها لأصول سائلة بسهولة إلا عند بيعها أو رهنها تجاه قروض. أما الاحتياطيات الدولية فهي تمثل أصول من العملات والأوراق المالية الأجنبية التي يمكن استخدامها "حالياً" في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتمويل الاستيرادات من قبل البنك المركزي حصراً. مع العلم ان الاحتياطيات الدولية يُحتفظ بمعظمها عادة في بنوك مركزية خارجية أو مؤسسات مالية عالمية بودائع قصيرة المدى جداً (وتولد بذلك دخلاً بمقدار سعر الفائدة) حتى يمكن استخدامها بسهولة. أنظر: Merza (2011).

إيرادات النفط/الغاز؛ (2020) CNBC. وستتأثر تلك التي لا تملك ادخارات تذكر في صناديق سيادية او وسائل أخرى بأشد من غيرها.

فالأمارات تستطيع التعويض عن قيمة صادرات النفط والغاز (بمستوى سنة 2019) لفترة 302 شهر أي حوالي 25 سنة والكويت عشر سنوات وقطر أقل قليلاً من خمس سنوات والسعودية ثلاث سنوات ونصف وعمان حوالي السنة. من ناحية أخرى، لا يستطيع العراق تمويل أكثر من أربعة أيام فقط (من حافظته في الخارج التي وردت بحوالي مليار دولار في الجدول 5 أدناه). أما في شمال أفريقيا تستطيع ليبيا تمويل أكثر من سنتين ونصف (31 شهر) ولكن الجزائر لا تستطيع تمويل أكثر من ثلاثة أشهر. وهكذا بينما تستطيع الدول العربية النفطية مجتمعة تمويل حوالي خمس سنوات ونصف (66 شهر) إذا انقطع ما يساوي قيمة صادراتها من النفط والغاز لسنة 2019 فإنها تختلف في ما بينها اختلافاً بيناً.

أما الاحتياطات الدولية فهي لا تقع مباشرة تحت سلطة وزارة المالية أو أدوات السياسات الحكومية. وهي في معظم هذه الدول مُقَيَّدة بسياسات البنك المركزي حصراً، وهدفها الحفاظ على سعر الصرف واستقرار الأسعار من ناحية، وتمويل الاستيرادات، من ناحية أخرى. بالطبع تستطيع وزارة المالية استخدامها بشكل غير مباشر من خلال توسعها في الاقتراض الداخلي لا سيما من البنك المركزي مباشرة أو بصورة غير مباشرة، إذا سمح القانون بذلك. إن اللجوء لهذه الوسيلة يعني تمويل عجز الميزانية عن طريق "طبع أو خلق" النقود.

ويختلف تأثير استخدام هذه الوسيلة حسب طبيعة الهيكل الإنتاجي. ففي الدول المتقدمة وقت الكساد، ساهم استخدامها في إنعاش اقتصاداتها، سواء في ثلاثينات القرن الماضي أو خلال 2008-2009، أو حالياً خلال أزمة كورونا، بسبب تواجد الطاقات الإنتاجية العاطلة التي يؤدي زيادة الطلب الممول قسم منه بخلق النقود تشغيلها.<sup>8</sup> ويقود ذلك لزيادة الصادرات ومن ثم سد العجز، جزئياً أو كلياً، في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي ينشأ عن زيادة الاستيرادات. أما في معظم الدول النفطية العربية، وبسبب انخفاض درجة التنويع الاقتصادي فيها، فأن زيادة الطلب الممول من خلق النقود بالرغم من أنه يمكن أن يقود أيضاً إلى زيادة

---

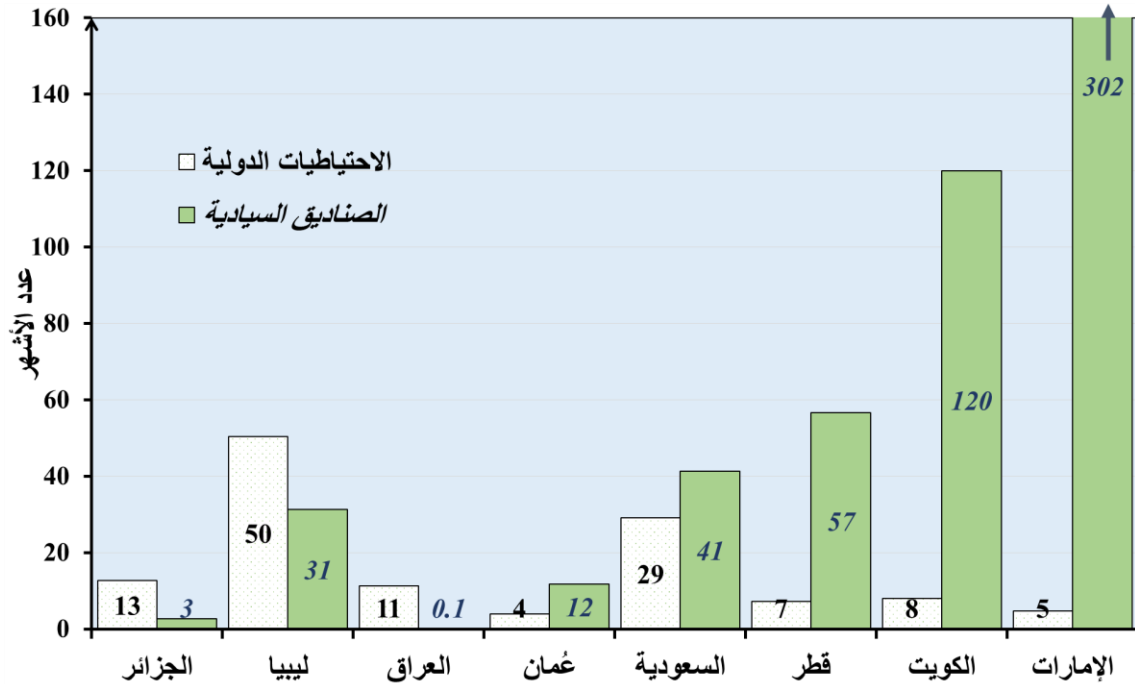
<sup>8</sup> على سبيل المثال، في 22 حزيران، 2020، ذكر محافظ بنك كندا (المركزي) أن البنك يشتري سندات الحكومة الكندية، *government bonds*، بواقع 5 مليار دولار كندي أسبوعياً. ويساهم ذلك، عن طريق خلق النقود، في تمويل عجز الميزانية الناتج عن حزمة الانفاق التي تبنتها الحكومة الفدرالية لملافاة تبعات وباء كورونا. وهو كذلك يوفر سيولة بسعر فائدة منخفض. أنظر: 22، 'Bank of Canada Governor on the Impact of COVID-19 on Monetary Policy', YouTube video, [https://www.youtube.com/watch?v=zN\\_AAvmIjFA](https://www.youtube.com/watch?v=zN_AAvmIjFA), June, 2020



الإنتاج من السلع والخدمات بمقدار الطاقة الإنتاجية العاطلة فيهما، ولكن هذه الطاقة تتسم بمحدودية شديدة أو معدومة بالنسبة لمعظم السلع والعديد من الخدمات. لذلك تقود زيادة الإنفاق عادة لزيادة الاستيرادات (بشكل مباشر أو غير مباشر)، في الوقت الذي لا تقود لزيادة ملموسة في الصادرات غير النفطية. وينعكس ذلك على تناقص الاحتياطات الدولية وتدهور سعر الصرف وزيادة مستوى الأسعار. وبالرغم من خصوصية تجربة العراق خلال 1990-1995، فأنها تبين ما يمكن أن يقود إليه الاستخدام المُفرط لهذه الوسيلة من استفاد الاحتياطات الدولية وانهايار سعر الصرف والتضخم الجامح؛ مرزا (2018).

مع ملاحظة أن استعمال عائدات استثمارات الصناديق السيادية (والاستثمارات الأخرى في الخارج) أو قيمة بيع جزء منها لتمويل عجز الميزانية، يتيح مقابلاً لخلق النقود مما يلغي أثره على الأسعار وسعر صرف العملة. أي أنه يلغي، فعلياً، الحاجة للاقتراض الداخلي سواء من البنك المركزي أو من الجهاز المصرفي، بمقدار هذا الاستعمال.

الشكل (4) عدد أشهر تمويل الصناديق السيادية لانقطاع صادرات النفط والغاز وتمويل الاحتياطات الدولية لاستيرادات السلع والخدمات



المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدولين (5) و(6) ادناه.

ملاحظات:

- (أ) بالنسبة للصناديق السيادية احتُسب عدد الأشهر على أساس تعويض صادرات 2019.
- (ب) بالنسبة للاحتياطات الدولية احتُسب عدد الأشهر على أساس تعويض استيرادات 2018 أو 2019. للتفصيل أنظر الجدول (6).

## خامساً: تبعات عالمية نفطية وجيوسياسية

### (1-5) دور النفط والغاز في مستقبل الطاقة

لقد قاد الوباء الشديد لإجراءات مكافحة كورونا المُقَيِّدة للعمل والحركة، لا سيما على تَنَقُّل الأشخاص بالسيارات والقطارات والسفن والطائرات مقارنة بالاستعمالات الأخرى، من ناحية، وظهور وسائل للتعويض عن التواجد المادي في العمل والاجتماعات والمؤتمرات، الخ، من خلال الإنترنت، من ناحية ثانية، والانخفاض الكبير في الكلفة التي ينطوي عليها استبدال الحركة الفعلية بالإنترنت، من ناحية ثالثة، إلى رأي مفاده ان هذا التأثير قد لا يزول حين تزول ظروف الوباء وإجراءاته المُقَيِّدة. وفي حال استخدام وسائل الاتصال بالإنترنت بدل التنقل الفعلي وتطبيقه بشكل واسع بعد زوال الوباء فأن ذلك سيكون معادلاً لتعويض/استبدال فَعَال، في هذا الاستعمال، وبشكل ملموس مقارنة بالتعويض/الاستبدال الذي أتاحتها بدائل أخرى للطاقة، خلال العقود المنصرمة، مثل استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء ومن ثم كوقود للسيارات الكهربائية والقطارات، وكذلك زيادة كفاءة استعمال الوقود، في تقليل الطلب على النفط. غير أن حجم ومدى الاستبدال، ومن ثم تأثيره على الطلب، لا يمكن معرفته إلا بعد مرور مدة تَكَيَّف مناسبة بعد زوال الوباء أو استمراره مدة طويلة، وقد لا يتحقق بالحجم الذي يُفترض الآن. ولكن مهما كان حجم ومجال الاستبدال فإن من الواضح انه سيضيف ضغطاً آخرًا لضغط بدائل الطاقة الأخرى على الطلب على النفط. أنظر كخلفية: مرزا (2019، 2020).

وبالإضافة لمساهمة تبعاته الممكنة أو المحتملة في استبدال استعمال النفط في مجالات النقل والعمل، فإن التبعات السلبية الأخرى للوباء، التي أشير إليها سابقاً، في تسبب تباطؤ متوسط/بعيد المدى في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مقارنة بنموه خلال العقود السبعة الماضية) ستقود إلى تباطؤ إضافي في نمو الطلب على النفط أو تدهوره.

وهذه تطورات ممكنة أو محتملة، بالرغم من أن حجمها غير يقيني. لذلك يجدر بالدول المُصَدِّرة للنفط، والتي اعتمدت خلال السبعة عقود المنصرمة على نمو مستمر للطلب على الطاقة والنفط، أخذها بالاعتبار. فقد تكون ذروة الطلب *peak demand* قد تم أو سيتم الوصول إليها بأسرع مما كان يُعتقد قبل الوباء. وستجد الدول النفطية أنها في ورطة ساهمت في خلقها نتيجة لإهمال التنويع الاقتصادي، وبدلاً من ذلك دخل معظمها

في نزاعات داخلية وخارجية بددت الكثير من الثروة النفطية نفسها وساهمت في تقاعس أغلبية من مواطنيها عن الجد في العمل والابداع الذي يعتبر تطلعاً وعاملاً أساسياً في البناء والتقدم.

## (5-2) التغييرات الجيوسياسية/الاقتصادية ومآل الشرق الأوسط/المنطقة العربية

قد تساهم تبعات الوباء في تقوية مظاهر جيوسياسية تتمثل في التغيير في القواعد والتحالفات العالمية التي أخذت بإعادة التكوين خلال العقدين الماضيين والتي تساهم، بدورها، في تصدع نظام القطب الواحد الذي تكوّن في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتغيير خارطة شرق أوروبا وجزء من آسيا في نهاية ثمانينيات القرن الماضي. ففي أعقاب ذلك أصبحت الولايات المتحدة القوة العسكرية والاقتصادية الأقوى في العالم. ومنذ ذلك الحين تقوى نظام ومؤسسات العولمة "الليبرالي"، بقيادتها، وتسارعت خطى التجارة والتبادل في السلع والخدمات ورأس المال بين دول العالم وحركة العمل بين الدول المتقدمة، الخ. ولكن ذلك بدوره ساهم في تطورات اقتصادية وجيوسياسية وعسكرية قادت إلى بروز أقطاب جيوسياسية/اقتصادية أخرى كبرى صاعدة لا سيما الصين وبعد حين الهند، الخ، تكاملت وتفاعلت مع نظام العولمة. وفي الوقت الحاضر يظهر بشكل واضح أهم مؤشر لهذه التطورات في الخلاف الأمريكي-الصيني، من ناحية، وتراجع القيادة العالمية للولايات المتحدة، من ناحية أخرى. ولقد ظهرت بعض بوادر هذا التراجع، في خلافاتها مع بعض المؤسسات الدولية الاقتصادية وإلى حد ما السياسية، التي كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول القائدة لتكوينها بعد الحرب العالمية الثانية. إن استمرار السياسات التجارية/الاقتصادية الوطنية في الولايات المتحدة ومناطق أخرى في العالم قد يقود إلى تكوين قواعد أداء ومؤسسات في العلاقات والتبادل الاقتصادي الدولي قد تؤثر سلباً، بدرجة تختلف قليلاً أو كثيراً عن السابق، في درجة الحرية في انتقال السلع والخدمات ورأس المال وحركة العمل ودور الدولار في المبادلات والاحتياجات المالية العالمية ومشاكل البيئة ومكافحة الأوبئة واستهلاك الطاقة، الخ. (Blackwill & Wright (2020), Stiglitz (2018), Foroohar (2020), Paulson (2020), الجنابي (2020).

من ناحية أخرى، تبين السنوات الأخيرة، حسب رأي بعض الباحثين، تراجع الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية ولا سيما الشرق الأوسط/الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة، وتقدمها بالنسبة لدول أخرى، بما يؤثر في تغيير علاقات هذه المنطقة مع مناطق العالم المختلفة والاثار الاقتصادية والجيوسياسية التي تترتب عليها لا سيما في الأمد الطويل. وفي هذا المجال، فإن إمكانية أو احتمال "النضوب الاقتصادي"

بأسرع من النضوب المادي للنفط خلال العقود الخمسة القادمة، التي ألمحنا إليها في الفقرة السابقة، طالت أم قصرت، سنُقل، في ظل تواضع جهود التنويع الاقتصادي، من الأهمية الاقتصادية وربما الاستراتيجية للمنطقة العربية، ليس للولايات المتحدة فقط وإنما لبقية دول العالم، بأسرع مما كان يُعتَقَد.

## سادساً: ملخص واستنتاجات

(1) نتيجة لوباء كورونا يتوقع صندوق النقد الدولي/البنك الدولي تدهوراً في الاقتصاد العالمي بحوالي 3.0-5.2% في 2020 يتبعه نمو مقداره 4.2-5.8% في 2021. وعند النسبة الأعلى للتدهور، فإن عدد الفقراء في العالم يمكن أن يزداد بحوالي 104-166 مليون، الغالبية العظمى منهم في الدول متوسطة الدخل/النامية والفقيرة. غير أن هذه توقعات تعتمد على نتائج الانفتاح المحدود في العالم حتى شهر حزيران، وقد تتغير صعوداً أو نزولاً.

(2) في الوقت الذي تسببت عوامل من "داخل" النظام الاقتصادي العالمي في كساد 2008 فإن كساد كورونا ينبع من صدمة من "خارج" النظام. غير أن أثارهما السلبية قد تتشابه إذا استمرت إجراءات تحديد الحركة والعمل.

(3) قاد انهيار سعر النفط خلال كانون الثاني-آذار/نيسان 2020 إلى ضغط عالمي للتوصل لاتفاق حول تنظيم الإنتاج ساهمت فيه دول *أوبك+* بمساندة دول مجموعة العشرين *G20* وغيرها. نتيجة لذلك وتخفيف كثير من دول العالم الإجراءات المشددة على العمل والحركة، ارتفع السعر (برنت) من 23 دولار/برميل في نيسان إلى 40 دولار في حزيران.

(4) كشف الانخفاض والارتفاع الحادّان في أسعار النفط خلال العقدين المنصرمين جانباً مهماً من الخلل في الاقتصادات الربعية النفطية، من ناحية الأزمات التي تثار عند انخفاض الأسعار ومن ثم العوائد، والتباين في إدارة واستغلال الفوائض، عند ارتفاعها. ولعل أبرز هاجس لدول هذه الاقتصادات هو تقادي أزمات الانخفاض من خلال إدامة التحويلات النقدية الاجتماعية في الميزانية العامة والتي تمثل أحد أهم أسس "العقد الاجتماعي" للدول الربعية، عموماً. هذا إضافة لمسألة إدامة مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص.

(5) قادت ارتفاعات الأسعار دولاً عربية نفطية لتجميع جانب ملموس من فوائدها في صناديق سيادية، في نفس الوقت الذي لم تستطع دول أخرى تجميع ادخارات مماثلة. وفي ضوء توقع انخفاض عوائد الدول العربية المصدرة للنفط/الغاز بحوالي 34-37% في 2020 مقارنة بسنة 2019، تستطيع الدول الأولى تخفيف آثار هذا الانخفاض الشديد في العوائد بدرجة كبيرة، بعكس الثانية.

(6) سيكون لاستمرار التعويض عن التواجد المادي في العمل والحركة، من خلال الإنترنت، بعد زوال ظروف الوباء، إن تم التعويض بحجم ملموس فعلاً، وهو أمر غير-يقيني، أثر سلبي على نمو الطلب العالمي على النفط، لا سيما في النقل، مما قد يساهم، بالإضافة لعوامل أخرى، في تحقق ذروة الطلب بأسرع مما كان يُعتقد قبل الوباء. وسيساهم ذلك، بدوره، في ظل تواضع جهود التنويع الاقتصادي للدول المنتجة للنفط/الغاز في المنطقة العربية، إلى تراجع أهميتها الاقتصادية وربما الاستراتيجية في العالم، عموماً.

(7) قد تساهم تبعات الوباء في تقوية مظاهر جيوسياسية/اقتصادية تتمثل في التغيير في القواعد والتحالفات العالمية التي أخذت بإعادة التكوين خلال العقد الماضي والتي تساهم، بدورها، في تصدع نظام القطب الواحد الذي تكوّن في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم بروز أقطاب أخرى كبرى صاعدة خاصة الصين وأيضاً الهند ودول أخرى.

(8) لم تتطرق هذه الورقة إلى الآثار السلبية التي يمكن أن تصيب الدول العربية التي تستلم تحويلات ملموسة للعاملين من مواطنيها في الدول النفطية، و/أو تلك التي لها تبادلات تجارية ومالية مع الدول النفطية. ونتوقع أن تكون الآثار السلبية التي ستصيب هذه الدول موازية، نسبياً، لتلك التي تصيب الدول النفطية نفسها.

الجدول (1) قيمة صادرات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى) من الدول العربية المنتجة، مليار دولار

2021	2020			2019	2018	
	مجموع السنة	تموز-كانون الأول	كانون الثاني-حزيران			
إسقاط	إسقاط	إسقاط	فعلي	فعلي	فعلي	
48.1	41.8	21.2	20.6	78.6	83.8	العراق
149.0	122.0	63.6	58.4	202.4	231.6	المملكة العربية السعودية
44.6	37.8	19.4	18.4	52.4	64.6	الكويت
62.8	51.0	26.7	24.4	49.6	57.9	الإمارات العربية المتحدة
16.2	13.8	6.7	7.0	24.9	26.8	قطر
14.8	12.1	6.2	5.9	20.2	21.3	عمان
1.2	2.5	0.5	2.0	24.2	25.4	ليبيا
16.3	14.5	7.1	7.4	22.7	26.1	الجزائر
<b>335.5</b>	<b>278.6</b>	<b>143.8</b>	<b>134.8</b>	<b>428.1</b>	<b>485.9</b>	مجموع دول الخليج والعراق
<b>353.0</b>	<b>295.5</b>	<b>151.3</b>	<b>144.2</b>	<b>474.9</b>	<b>537.4</b>	مجموع الدول العربية المنتجة للنفط

المصادر:

2018 و2019: (أ) العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، <https://oil.gov.iq/>، قيمة صادرات النفط الخام فقط، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك، (OPEC (2020c). أما الدل الأخرى فمقدرة من كمية الصادرات في الجدول (3) وأسعارها كما هي مقدرة بالارتباط بسعر الإشارة (برنت)، الواردة في الجدول (4) أدناه.

كانون الثاني-أيار 2020: (أ) العراق (حتى حزيران)، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، قيمة صادرات النفط الخام، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول، الصادرات مقدرة بدلالة علاقة الصادرات بإنتاج عام 2019 مضروبة بكمية إنتاج كانون الثاني-أيار 2020 ومضروبة بسعر الدولة المعنية الوارد في الجدول (4). (ج) الإنتاج: دول أوبك، إنتاج النفط الخام لأشهر 2020 فعلي حتى أيار 2020، مأخوذ من: OPEC's Monthly Oil Market Reports: January 2019-July 2020. ولغرض التدقيق استخدمت أيضاً أرقام إنتاج هذه الدول من الوقود السائل (النفط الخام وسوائل الغاز LNGs والسوائل الأخرى ومكتسبات التكرير processing gains) المتوفرة حتى نيسان/أبريل 2020 في EIA (2020a). أما دول ليست في أوبك (قطر، عُمان) استخدمت أرقام إنتاجها (خام وسوائل أخرى) حتى أيار 2020 كما هي واردة في: EIA (2020a, 2020b).

أيار/حزيران 2020-نهاية 2021: حسب جدول تخفيض أوبك+ المعلن في 9 نيسان والمعدّل في 6 حزيران 2020 والمبين في ملاحظات الجدول (3) أدناه.

الجدول (2) قيمة صادرات الغاز الطبيعي الجاف من الدول العربية المنتجة، مليار دولار

2021	2020	2019	2018	
إسقاط	فعلي/إسقاط	فعلي	فعلي	
2.6	2.1	2.0	2.4	الإمارات العربية المتحدة
33.1	29.0	42.9	48.1	قطر
3.1	2.5	4.3	4.5	عُمان
0.1	0.1	1.1	1.2	ليبيا
8.8	7.9	12.3	14.4	الجزائر
<b>38.8</b>	<b>33.6</b>	<b>49.2</b>	<b>55.0</b>	مجموع دول الخليج
<b>47.7</b>	<b>41.6</b>	<b>62.6</b>	<b>70.6</b>	مجموع الدول العربية المنتجة للغاز

المصادر:

(1) أنظر مصادر الجدولين (1) و(3).

(2) أرقام قطر:

2018: OPEC (2020c)، وإحصاءات الاستيرادات والصادرات القطرية، ملف اكسيل مُنزل من الموقع الإلكتروني

لجهاز التخطيط والاحصاء القطري في 14 حزيران، 2020، [www.mdps.gov.qa](http://www.mdps.gov.qa).

2019-2020: ملفات pdf "البيان الصحفي الشهري: إحصاءات التجارة الخارجية السلعية" مُنزلة من الموقع

الإلكتروني لجهاز التخطيط والاحصاء القطري في 14 حزيران، 2020، [www.mdps.gov.qa](http://www.mdps.gov.qa).

الجدول (3) كمية صادرات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى) من الدول العربية المنتجة، ألف برميل/يوم، أ-ب-ي

2021	2020			2019	2018	
	متوسط السنة	تموز-كانون الأول	كانون الثاني- حزيران فعلي			
إسقاط		إسقاط	فعلي	فعلي	فعلي	
2,964	3,037	2,816	3,259	3,527	3,500	العراق
8,565	7,958	7,862	8,054	8,338	9,343	المملكة العربية السعودية
2,624	2,517	2,444	2,591	2,623	2,680	الكويت
3,527	3,353	3,294	3,412	3,296	3,213	الإمارات العربية المتحدة
921	924	863	986	1,062	1,030	قطر
857	834	803	865	875	833	عُمان
68	132	64	201	1,057	1,024	ليبيا
925	932	868	997	1,090	1,103	الجزائر
<b>19,458</b>	<b>18,623</b>	<b>18,083</b>	<b>19,168</b>	<b>19,721</b>	<b>20,599</b>	مجموع دول الخليج والعراق
<b>20,451</b>	<b>19,687</b>	<b>19,015</b>	<b>20,366</b>	<b>21,868</b>	<b>22,726</b>	مجموع الدول العربية المنتجة للنفط

المصادر:

2018 و2019: (أ) العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، <https://oil.gov.iq>، صادرات النفط الخام فقط، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول، OPEC (2020c).

كانون الثاني-أيار 2020: (أ) العراق (حتى حزيران) الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، صادرات النفط الخام، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول، الصادرات مقدرة بدلالة علاقة الصادرات بإنتاج عام 2019 مضروبة بكمية إنتاج كانون الثاني-أيار 2020. (ج) الإنتاج: دول أوبك، إنتاج النفط الخام لأشهر 2020 فعلي حتى أيار 2020، مأخوذ من: OPEC's *Monthly Oil Market Reports: January 2019-July 2020*. ولغرض التدقيق استُخدمت أيضاً أرقام إنتاج هذه الدول من الوقود السائل (النفط الخام وسوائل الغاز LNGs والسوائل الأخرى ومكتسبات التكرير *processing gains*) المتوفرة حتى نيسان/أبريل 2020 في EIA (2020a). أما دول ليست في أوبك (قطر، عُمان، الخ) استُخدمت أرقام إنتاجها (خام وسوائل أخرى) حتى أيار 2020 كما هي واردة في: EIA (2020a, 2020b).

أيار/حزيران 2020-نهاية 2021: حسب جدول تخفيض أوبك+ المعلن في 9 نيسان والمُعَدَّل في 6 حزيران 2020 والمبينة نسبة أدناه بالإضافة لتبرع السعودية بتخفيض إضافي مليون برميل يومياً، م-ب-ي والكويت 100 أ-ب-ي والإمارات 80 أ-ب-ي خلال أيار وحزيران 2020:

الفترة	نسبة التخفيض	الفترة
2020/7/31 - 5/1	23.0%	(في 9 نيسان كانت فترة هذا التخفيض 5/1 - 6/30 ولكنها مُدِّدَت شهراً واحداً في 6 حزيران).
2020/12/31 - 8/1	18.4%	(في 9 نيسان كانت فترة هذا التخفيض 7/1 - 12/31 ولكنها قُلِّصَت شهراً واحداً في 6 حزيران).
2022/4/30 - 2021/1/1	13.8%	



الجدول (4) أسعار النفط الخام المُصدَّر، دولار/برميل

2021	2020			2019	2018	
	متوسط السنة	تموز-كانون الأول	كانون الثاني- حزيران			
إسقاط		إسقاط	فعلي	فعلي	فعلي	
44.5	38.7	40.8	35.0	61.1	65.6	العراق
47.7	42.6	43.9	40.5	65.0	70.6	المملكة العربية السعودية
46.5	41.8	43.1	39.7	64.3	68.9	الكويت
48.8	42.7	44.0	40.5	64.7	72.2	الإمارات العربية المتحدة
48.1	41.1	42.4	39.0	64.2	71.2	قطر
47.3	40.4	41.6	38.4	63.2	70.1	عمان
47.1	40.8	42.1	38.7	63.8	69.8	ليبيا
48.2	43.0	44.3	40.8	64.5	71.4	الجزائر
47.2	41.6	43.1	39.1	64.0	69.8	سعر سلة أوبك
48.0	43.0	44.7	41.0	64.0	71.1	سعر برنت

المصادر:

(1) سعر متوسط سلة أوبك:

2018-حزيران 2020: متوسطات أسعار يومية تنشر على الموقع الإلكتروني لأوبك؛ أنظر: OPEC (2020d).  
تموز 2020- نهاية 2021: إسقاطه بعلاقته بإسقاط سعر خام برنت.

(2) أسعار خامات الدول:

2018 و 2019: ملف اكسيل، جدول رقم T71، الملحق بنشرة أوبك الإحصائية 2020، OPEC (2020c).  
أنظر: [https://asb.opec.org/data/ASB\\_Data.php](https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php)

كانون الثاني وشباط 2020: OPEC's Monthly Oil Market Reports, January 2019-June 2020.  
آذار-حزيران 2020: العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط <https://oil.gov.iq>. باقي الدول قُدرت أسعارها  
بدلالة تغير متوسط سعر سلة أوبك.

تموز 2020-نهاية 2021: تم إسقاط أسعار الدول بعلاقتها بإسقاط سعر خام برنت.

(3) سعر خام برنت:

2018-حزيران 2020 مأخوذة من بيانات البنك الدولي لأسعار السلع؛ أنظر: World Bank (2020b).

تموز 2020-نهاية 2021: إسقاط. (مع الأخذ بالاعتبار الأسعار الفعلية للأسبوع الأول من تموز).

ملاحظة: أسعار خامات الدول المبينة في الجدول هي أسعار الخامات المكونة لسلة أوبك، عدا العراق فالسعر هو متوسط  
أسعار كل الخامات العراقية المصدرة (وليس فقط خام البصرة الخفيف، أحد مكونات سلة أوبك).

الجدول (5) أصول الصناديق السيادية في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز، وصادراتها من النفط والغاز، 2019

عدد أشهر التمويل	مليار دولار		
	صادرات النفط والغاز	أصول الصناديق السيادية	
302	52	1,299	الإمارات العربية المتحدة
41	202	697	المملكة العربية السعودية
120	52	524	الكويت
57	68	320	قطر
31	25	66	ليبيا
12	24	24	عُمان
3	35	8	الجزائر
0.1	79	1	العراق
<b>66</b>	<b>538</b>	<b>2,938</b>	<b>المجموع/المتوسط</b>

المصادر: (1) ارسدة الصناديق السيادية: (SWFI 2020).

(2) قيمة صادرات النفط والغاز: الجدولين (1) و(2).

ملاحظة: عدد أشهر التمويل يساوي حاصل قسمة قيمة أصول الصندوق السيادي على قيمة صادرات النفط والغاز  $\times 12$ .

الجدول (6) الاحتياطيات الدولية في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز، واستيراداتها من السلع والخدمات، 2019/2018

عدد أشهر التمويل	مليار دولار		
	استيرادات السلع والخدمات	الاحتياطيات الدولية (لدى البنك المركزي)	
29	207	502	المملكة العربية السعودية
5	282	111	الإمارات العربية المتحدة
50	19	79	ليبيا
11	71	67	العراق
13	60	63	الجزائر
8	61	40	الكويت
7	67	40	قطر
4	48	16	عُمان
<b>14</b>	<b>814</b>	<b>919</b>	<b>المجموع/المتوسط</b>

المصادر:

الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي:

<https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1393552803658>

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: <https://data.worldbank.org/country/saudi-arabia?view=chart>

ملاحظات: (أ) الاحتياطيات الدولية في نهاية 2019، عدا عُمان فهي في نهاية شباط/فبراير 2020.

(ب) استيرادات السلع والخدمات في 2019، عدا الإمارات وليبيا والجزائر وعُمان فهي في 2018.

(ج) عدد أشهر التمويل يساوي حاصل قسمة الاحتياطيات الدولية على استيرادات السلع والخدمات  $\times 12$ .

## مصادر الورقة

- مرزا، علي (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز.
- \_\_\_\_\_ (2019) "مناظير استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم حتى عام 2040 - مع إشارة لآفاق استيعاب إنتاج/صادرات النفط العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 نيسان.
- \_\_\_\_\_ (2020) "استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة - تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 نيسان.
- خدوري، وليد (2020) "الشرق الأوسط وتراجع استثمارات الطاقة"، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، 23 يونيو، 2020.
- الجنابي، عدنان (2020) "ما بعد كورونا"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 حزيران.
- Arab Petroleum Investment Corporation, APICORP (2019) *Transition for New Energy Landscape, Annual Report 2018*, December 31.
- Belz, S., Cheng, J., Wessel, D., Gros, D., Capolongo, A. (2020) 'What's the ECB Doing, in Response to the COVID-19 Crisis?', *Brookings*, June 4.
- Blackwill, R., Wright, T. (2020) *The End of World Order and American Foreign Policy*, Council Special Report No. 86, *Council on Foreign Relations*, Washington, May.
- CNBC (2020) 'Oil-Rich Wealth Funds Seen Shedding up to \$225 Billion in Stocks', March 29.
- Davies, G. (2020) 'The Effects of Covid-19 Could Deepen Secular Stagnation', *Financial Times*, May 31.
- Energy Information Administration, EIA (2020a) 'International Production of Petroleum and Other Liquids', *Excel Files downloaded on 27 June and 6 August*.
- \_\_\_\_\_ (2020b) *Short-Term Energy Outlook*, July 7.
- Financial Times, FT (2020) 'Are We Heading into Another Depression?', June 3.
- Foroohar, R. (2020) 'We May Be Heading Towards A Post-Dollar World', *Financial Times*, May 31.
- Hamilton, A. (2020) *The Political Economy of Economic Policy in Iraq*, LSE Middle East Centre Paper Series 32, UK, March, <http://eprints.lse.ac.uk/104086/>.
- Krugman, P. (2020) 'Paul Krugman on Pandemic Economics and the Path to Recovery', YouTube Interview, June 3, <https://www.youtube.com/watch?v=tzxF5FMAaes>.

- Merza, A (2011), ‘Oil Revenues, Public Expenditures and Saving/Stabilization Fund in Iraq’, *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47\_1.
- OPEC (2016, 2017) *Declaration of Cooperation OPEC and non-OPEC*, 10 December, 2016 & 30 November, 2017.
- \_\_\_\_\_ (2020a) *Monthly Oil Market Report May*.
- \_\_\_\_\_ (2020b) *Monthly Oil Market Report June*.
- \_\_\_\_\_ (2020c) *Annual Statistical Bulletin 2020*.
- \_\_\_\_\_ (2020d) *OPEC Basket Price*, <https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml>.
- Pascual, C. (2020) ‘Interview with OPEC’s Secretary General’, 9 July, <https://bit.ly/2ZW2wfN>.
- Paulson Jr, H. (2020) ‘Future of the Dollar: U.S. Financial Power Depends on Washington, Not Beijing’, *Foreign Affairs*, May 19.
- Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty First Century*. Translated by A. Goldhammer. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts. First published as *Le capital au XXI siècle*, copyright © 2013 Éditions du Seuil.
- Standish, R., Johnson, K. (2020) ‘No End in Sight to the Oil Price War Between Russia and Saudi Arabia’, *Foreign Policy*, March 14.
- Sovereign Wealth Fund Institute, SWFI (2020) ‘Sovereign Wealth Fund Rankings’, downloaded, May 28, 2020, <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/>.
- Stiglitz, J. (2018) ‘Reform: How Did China Succeed?’, Lecture at *BI Norwegian Business School*, September 12. YouTube video published on 14 September.
- Summer, A., Hoy, C., Ortiz-Juarez (2020) *Estimates of the Impact of COVID-19 on Global Poverty*, WIDER Working Paper 2020/43, United Nations University, April.
- United Nations (2020) *World Population Prospects 2019, File POP/1-1: Total population (both sexes combined) by region, subregion and country, annually for 1950-2100 (thousands), Estimates, 1950 – 2020*, Population Division, Department of Economic and Social Affairs.
- Washington Post, WP (2020) ‘Video interview with IMF managing director K. Georgieva’, June 3, [https://www.washingtonpost.com/video/washington-post-live/the-path-forward-the-global-economy---international-monetary-fund-managing-director-kristalina-georgieva/2020/06/03/4d93d8c2-adc5-44b1-972f-c234b420366f\\_video.html](https://www.washingtonpost.com/video/washington-post-live/the-path-forward-the-global-economy---international-monetary-fund-managing-director-kristalina-georgieva/2020/06/03/4d93d8c2-adc5-44b1-972f-c234b420366f_video.html).
- World Bank, WB (2020a) *Global Economic Prospects*, June.
- \_\_\_\_\_ (2020b) *Commodity Price Data (The Pink Sheet)*, <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>.